

## نظرات في النحو الوظيفي قرينة المطابقة إنموذجاً

أ. د. آلاء عبد نعيم الزركاني  
جامعة فولسبمطلا كلية الآداب / لغة العربية

المقدمة

النحو الوظيفي، نحو يقوم على دراسة وظيفة اللّغة في إطارها الاستعمالي بوصفها نسفاً متكاملأ تسعى إلى تحقيق التّواصل بين مستعمليها فضلاً عن دراسة الوظائف التركيبية والدلالية القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي أو الفعلي، وتكوّن هذه الوظائف علاقات مشتقة حين يتم (1) تحديدها على أساس موقع المكونات داخل بنية تركيبية معينة.

يتعامل النحو الوظيفي مع النصّ اللّغويّ على كونه مجموعة من الجمل البسيطة والمركبة تشكل وحدة تواصلية تربط بينها قوانين الاتساق. فالنصّ هو الذي يحدد البنية الداخلية للجملّة إذ إنّ كلّاً من الجملّة والنصّ يتضمن مستويين أساسيين هما؛ المستوى العلائقي وفيه طبقتان، طبقة إنجازيه، وطبقة وجه، والمستوى التمثيلي وفيه ثلاث طبقات؛ طبقة التّأطير وطبقة التسوير، وطبقة الوصف، (2) وكما أنّ للجملّة نواة فإنّ للنصّ نواة كذلك؛ فالنصّ مثل الجملّة يقوم على وحدات صغرى، وهذه الوحدات تكون بشكل فقرات تربطها علاقات يحددها مضمون النصّ فتكون عندئذٍ مناظرة للعلاقات القائمة بين وحدات الجملّة.

والنحو الوظيفي وإن كان مصطلحاً حديثاً إلا أنّ تطبيقاته واردة في تحليل كثير من النصوص اللّغويّة عند القدماء من النحويين، إذ إنّهم انطلقوا من البنية إلى الوظيفية وهذا ما سنقف عليه من خلال دراسة قرينة المطابقة وبيان أثرها في التحليل النحويّ سواء أكان على مستوى الجملّة أم النصّ ليتضح لنا أنّ النحويين القدماء قد وقفوا على شذرات النحو الوظيفيّ في معالجاتهم النحويّة تلك؛ آخذين في الحسبان أنّ الجملّة والنصّ يتسقان وبكامل أحدهما الآخر كلّاً وفق الوحدات التي يتضمنها . والتي تسير في الوحدة الانجازية نفسها .

المطابقة

المطابقة لغة تعني الموافقة ، والتطابق: الاتفاق، جاء في اللسان: ((المطابقة الموافقة (3)) (والتطابق الاتفاق ، وطابقت بين الشينين إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما

وفي اصطلاح النحويين ، يستعمل مصطلح ( المطابقة ) للتعبير عن خصائص الانسجام والتوافق بين العناصر اللّغويّة في الجملّة العربيّة ، وقد عبّر سيويه بهتور (4) عن

قد يوافقون البتة والمخالفون البتة ( ( ه ليس مثله )) (4).

واستعمل الرضي هذا المصطلح ويؤيد تأنيث قاله : ( ( مير لرجوعه إلى المؤنث أي

وَأَنْتَ لَقَدْ مَاتَ الْمَطَابَقَةُ ، لَا لِأَنَّ الْمَطَابَقَةَ

( ره ذلك المؤنث، كقوله

(8) (تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾) (5) (6) ، وكذلك ابن هشام (ت 761هـ) (7) ، وابن عقيل (ت 769هـ

والمطابقة، قرينة لفظية تعمل على توثيق الصلة بين أجزاء التركيب ، وتحصل في التعليق

السياقي ما بين العناصر المكونة للتركيب النحوي (9) **المطابقة** (تتعلق بـ (ركيب

التي تتطلبها ، وبدونها تتفكك العرى، وتصبح الكلمات المتراسة منعزلاً بعضها عن بعض ، ويصبح

المعنى عسير المنال) (10) ، ولا يقتصر دور المطابقة في رفع اللبس عن المعاني فحسب ، بل يعين على إبراز العلاقات بين الكلمات ، فلو أزيلت المطابقة عما ينبغي أن تكون فيه لخرج الكلام عن حدود (11) الفهم .

وقد حدّتها الدكتور تمام حسان بقوله: (( المقصود بالمطابقة الشركة في أحد المعاني

، الأفراد وفرعيه ، التعريف **العوائق للإتيان** : ذكر والتأنيث ثم الإعراب ، فإذا

تحققت الشركة في بعض هذه المعاني لكلمتين دلّ ذلك على انتماء أحدهما للأخرى ، وبهذا تُعين

المطابقة على الكشف عن بعض المعاني) (12) ؛ ولذا اتخذها علم اللغة الحديث (( وسيلة في

. (13) (( التحليل الشكلي للتركيب اللغوي

وللمطابقة عناصر يُعبّر عنها **بالتطابق** (ة) التي يستدل عليها باللواصق

والزوائد التي تلحق أوّل الاسم أو الفعل ، أو آخرهما نحو: ( ال ) التعريف وحروف المضارعة ،

وتاء التأنيث ، وما **يفتح على الظلقة والجمع صيغ المصروف** .

قوة في الأدوات ، ولا في **الظروف** .

علاقاتها السياقية تعتمد على قرينة المطابقة (14) . وتبرز مجالات المطابقة بين أجزاء التركيب في

: خمس صور يأخذ التطابق واحداً من كل منها وهي

1. العلامة الإعرابية .
2. **التعرية** (التعويل) ( نكير )
3. ( النون ) ( ذكر ، والتأنيث ) .
4. ( العدد ) ( الأفراد ، والتثنية ، والجمع ) .
5. ( الشخصيات ) ( كلم والخطاب والغيبة ) .

وقد تكون المطابقة كلية ؛ أي في المجالات الخمسة ، على نحو ما في الصفة والموصوف أو جزئية ؛ أي في مجال ، أو مجالين ، أو ثلاثة ، مثل ما نجده في المبتدأ والخبر، والمعطوف والمعطوف عليه ، والفعل والفاعل، ويظهر ذلك جلياً من خلال الوقوف على المحاور الآتية :

1. المطابقة بين المسند والمسند إليه .
2. المطابقة بين النعت والمنعوت .
3. المطابقة بين الضمير ومرجعه .

1. المطابقة بين المسند والمسند إليه :

تتألف الجملة العربية من ركنين أساسيين هما : المسند والمسند إليه ، فالمسند هو المخبر به ؛ أي : المتحدث به وهو ( الخبر ، أو الفعل ) ، والمسند إليه ، هو المخبر عنه ؛ أي المتحدث عنه ( المبتدأ أو الفاعل )<sup>(15)</sup> وكل من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به<sup>(16)</sup>، (( حيث يشكل الاتصال بينهما كثيراً من العلاقات التي تكشف عن مستويات الدلالة ))<sup>(17)</sup> والإسناد إما أن يكون في الجملة الاسمية، أو في الجملة الفعلية .

( أ . المطابقة في الجملة الاسمية ( بين المبتدأ والخبر

أشرنا سابقاً إلى أن المطابقة قد تكون كلية أو جزئية ، وشرط المطابقة في المبتدأ والخبر جزئية لا كلية ؛ إذ يشترط فيهما أن يكونا متطابقين في الجنس ، والعدد والعلامة الإعرابية . ولم يشترط ذلك في التعيين (التعريف والتكبير)، إذ قد يتقفاً أو يختلفان ، ولكن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وهذا ما نص عليه جمهور النحويين<sup>حقاً</sup> (( المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب ... ه لا فائدة فيه ... فإذا اجتمع اسمان

( ( معرفة ونكرة ، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ ، وأن تكون النكرة الخبر

ومما جاء ما ظاهره أن المبتدأ نكرة ، قراءة الرفع لكلا<sup>حقاً</sup> ( ) من قوله

تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾<sup>(19)</sup> فقراءة الرفع شاذة<sup>(20)</sup>. وقد حاول النحويون تحليل هذه القراءة بما يسوغ جواز الابتداء بالنكرة ، فذكروا<sup>حقاً</sup> ( ) خبر لمبتدأ محذوف مسبوق

بهمزة الاستفهام ، <sup>حقاً</sup> <sup>حقاً</sup> : فيه ؟<sup>(21)</sup> ولكن الرفع في ( قتال ) عند النحاس ( ( يسألونك عن الشهر الحرام القتال ، فقول : يسألونك يدل

على الاستفهام ))<sup>(22)</sup> ويرى أبو حياض<sup>حقاً</sup> أن المبتدأ ليس هو القتال ، ( غ جواز الابتداء فيه ،

وهو نكرة ؛ لنية همزة الاستفهام <sup>أقليل</sup> : فيه ؟ <sup>(23)</sup> ومثل هذا التحليل نلمسه أيضاً عند العُكبريِّ

[ في مناقشته لبيت الطغرائي <sup>(24)</sup> : البسيط

فَلَا صَدِيقٌ إِلَيْهِ مُشْتَكِي حَزَنِي  
وَلَا أُنِيسٌ إِلَيْهِ مُنْتَهَى جَذَلِي

: (( غي )) <sup>(25)</sup>. وقد أفاد النحويون من

؛ لاعتماده على حرفي <sup>اللان</sup>

هذه القرينة في التحليل النَّحويِّ بشكل واسع ، ويظهر ذلك جلياً في تحليلهم لقوله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ

تُنزَّلُ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ <sup>(26)</sup>. فثمة مخالفة في المطابقة وقعت بين

وهي مخالفة <sup>الظني</sup> خاضعين) و الأعناق (وع ؛ إذ أخبر بلفظ المذكر) خاضعين (عن

المؤنث (الأعناق) <sup>(27)</sup> وأصل الكلام على نحو ما يرى الزمخشريِّ (ت538هـ) : (( فضلوا لها

خاضعين فأفحمت ( الأعناق ) ؛ لبيان موضع الخضوع ، وترك الكلام على أصله كقولهم : ذهبت

أهل اليمامة )) <sup>(28)</sup> أمّا العُكبريِّ فقد ذكر أربعة آراء في تذكير خاضعين وعدم مطابقتها ل ( الأعناق )

: ، وهي

الأولنَّ : (( المراد بـ ( الأعناق ) عظماؤهم )) <sup>(29)</sup>. شبهوا بالأعناق كما يقال : هم الرؤوس

<sup>(31)</sup> والنواصي <sup>(30)</sup>. فتكون الأعناق هنا بمنزلة قولك : ظلت رؤوس القوم وكبرأؤهم لها خاضعين

والثاني : (( أنه أراد أصحاب أعناقهم )) <sup>(32)</sup>. على حذف المضاف ( أصحاب ) والتقدير : أصحاب

. <sup>(33)</sup> أعناقهم ، وهو تقدير ركيك عند الآلوسي لإضافة ( أعناقهم ) إلى ضميرهم

والثالث جمع <sup>الأعناق</sup> (اس ، وهم الجماعة ، وليس المراد الرقاب )) <sup>(34)</sup>. قال الخليل

إنَّ المراد بأعناقهم ((جماعاتهم ، ولو كانت (الأعناق ) خاصة لكانت ( خاضعة ) و

هي الأعناق ، والمعنى على الرجا <sup>الضغارت</sup> ومن قال

عُنُقًا أَسْمُنْتُهُمَا <sup>الضغارت</sup> فَوَتَرَقَلْ جَاءَ الْقَوْمُ ... ، ويجمع على

<sup>(35)</sup> ((الأعناق

والرابع أنه لما أضاف الأعناق إلى المذكر وكانت متصلة بهم في الخِلقَة أجرى عليها حكمهم )) <sup>(26)</sup>

فالأعناق قد اكتسبت التذكير وصفة العقلاء من المضاف إليه فأخبر عنها بجمع العقلاء ، قال أبو

(( ما هي من صفة

لاضعين ليس من صفة الأعناقيبون

الكناية عن القوم التي في آخر الأعناق فكأنه في التمثيل : فضلت أعناق القوم في موضع

(37)) (( هم ) والعرب قد ترك الخبر عن الأول ، وتجعل الخبر للآخر منهما

وهنا تتضح أهمية المطابقة في التحليل النَّحويِّ عند العُكبريِّ ، فقد لجأ إلى التأويل بالحمل

(على المعنى عندما جاء الخبر (خاضعين) بلفظ المذكر وهو يخبر عن مؤنث هي (الأعناق

ومن ملامح النحو الوظيفيِّ اعتماد التأويل في تفسير الظاهرة النَّحويَّة في حديث الرسول

صلى الله عليه وآله وسلم ) : (( خير يوم تحتجمون فيه سبع عشرة ، وتسع عشرة ، واحدى

( ه خبر

ه جُعِلَ مؤنثًا ، والظاهر يوحى بكونه) 43 ذكرًا فالأثر سبع عشرة

(( التاريخ به يقع ، واليوم تبع ؛ ولهذا

أنه حملة على الليل على يولهن ، والوجه في تأنيثه ،

ا : \_\_\_\_\_

يوم الوقت \_\_\_\_\_ ليلاً كان أو قهلاً

: نث على أصل التاريخ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ

مِلَ وَيَوْمَ الْفَجَارِ، وَيَوْمَ كَبُرَ يَاقِلُهُا

(40) يُولَّهُمْ يَوْمَئِذٍ ذُبْرَهُ (39) ، لا يريد به النهار دون الليل، ومنه قول الشاعر

يا حَبْدَا الْعَرَصَاتُ يَسَوِ

مَسَا فِي لَيْالٍ مُقَمَّرَاتِ

واليوم لا يكون في الليالي إلا إذا أردت به الوقت، وفيه وجه ثالث ، وهو أن يكون

أراد: يوم سبع عشرة ، ويوم تسع عشرة ، فحذف المضاف ، ومثله قوله ( صلى الله عليه )

من صام رمضان وأتبعه وللك وسلم ( : (( من بشيئ من الليل (44) : (42) ومما وُظف

النَّحويون في هذا الميدان مبدأ الاستدلال على تحليلهم النَّحوي على نحو ما نلاحظه في مسألة عدم

[المطابقة بين المبتدأ والخبر في العدد عند تحليل بيت الشنفرى (43): [الطويل

وأصْبَحَ عَنِّي بِالْغَمِيصَاءِ جَالِسًا

: أَل

مَسْـُـوُولٌ وَأَخْرِيقُ رِيَالِي

ولم يثنه فكذلك جالسًا (خبره أصبحا مقدم على اسمه فريقان ( بأحد

[الشيئين عن صاحبه (44). مستدلين على ذلك بما جاء في كلام العرب ، نحو قول الشاعر (45): [الكامل

فكأنَّ في العينين حَبَّ قَرْنُفُلٍ

. أو سُبُلًا كَجِلَّتْ بِهِ فَانْهَأَتْ

(46) يريد: كحلنا

ومن ظالمى أيلننا تعليلوا الإفرواد سواط في قوله (م): (فإن

كانوا في القراءة سوا ) (47) مستنداً بعدم جواز تشيئة المصدر أو جمعه على نحو ما قاله النحويون (48) ،

سواء ؛ لأنه مصدر والمصدر لا يُنْزَرُ وَالنَّ سوا (إي خبر كان ... جمع ، ومنه قوله

تعالى : ﴿ لَيْسُوا سَوَاء ﴾ (49) ، وقوله ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴾ (50) ، والتقدير: مستويين و

(51) مستويات

المطابقة في الجملة الفعلية .

الجملة الفعلية هي الجملة التي يقوم فيها الفعل المبني للمعلوم أو للمجهول بدور المسند ، والفاعل أو نائبه بدور المسند إليه ، ويكون الإسناد الفعلي هو القرينة الكبرى التي تربط الفعل بالفاعل ، وتجعل الفاعل هو الذي يقوم بالفعل ، أو يتصف به . وصلة الفعل بالفاعل تعتمد أساساً على قرينة (52) المطابقة

وعدم المطابقة تحصل في بعض السياقات التركيبية بفعل اختلاف دلالة الفعل وهذا ما أدرجه النحويون ضمن تحليلهم الشكلي لوصف العلاقات اللفظية في التركيب الفعلي ، من ذلك تأنيث الفعل الفاعل (ل ، أ) أو

غير حقيقي ، فإن كان حقيقياً ، والفعل قبله ، ولا فصل بينهما فلا بد من اتصال ( تاء ) التأنيث بالفعل ، وهذه التاء غير دالة على تأنيث الفعل ؛ لأن الفعل لا يؤنث ، ولو كان لتأنيث الفعل لوجب أن

حقيقاً قامت زيدٌ وأنت تريد رجلاً ، وإنما التاء ( على تأنيث الفاعل ) (53) وذكر أن قولهم ما خرج إلا هندٌ ( إثبات التاء فيه أحسن ، وحذف التاء محمول على المعنى ، وذلك لا يمنع من كون (54) ) ( هند فاعلاً ، وإنما هو شيء يتعلق بالمعنى لا بالإعراب

ومما تظهر فيه عدم المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ

: ظَلَمُوا الصِّحَّةَ ﴾ (55) . ففي حذف التاء ثلاثة أوجه

(56) الأولى : ه فصل بين الفعل والفاعل بالمفعول ( الذين ظلموا ) ، فقامت التفرقة مقام التأنيث

(57) الثالث إن ( يحة ) مؤنث غير حقيقي .

الثالث ا حمل لفظا الصيحتين على المعنى ؛ لأنها بمعنى ( ياح )<sup>(58)</sup> والصياح مصدر ، فيصح معه (59)التذكير .

أن التاء حذفتم من الفعل ( لأن )<sup>(60)</sup> ( يحة هنا بمعنى العذاب

والخزي إذ كانت منتظمة بقوله : ﴿ وَمِنْ خَزْيٍ يَوْمَئِذٍ ﴾<sup>(60)</sup> ، فقوي التذكير<sup>(61)</sup> ويبدو أن كلاً من التذكير (62) والتأنيث حسانان وإن كان التذكير أولى من التأنيث؛ لأنه أخف بحذف حرف منه .

ويمكن أن نستدل على ذلك أيضاً في تحليل الحديث المروي عن حذيفة بن أسيد ( حديث الموحجاً ) : ( (ى رسول الله (كُنْتُمْ عَلَيَّكُمْ بِصَلَاةٍ وَأَنْهَيْتُمْ كَمَلَكُمْ ( ب ( (63)) عليكم صلاة في البيت العتيق .

فأ كُنْتُمْ جاءت في الموضعين بغير تاء ، وحجة ذلك : تأنيث الصلاة غير حقيقي فيجوز تذكير الفعل وتأنيثه<sup>(64)</sup> وقد يذهب أغلب النحويين في تحليلاتهم إلى جواز ترك التتطابق في [الشعر ، على نحو ما جاء في قول الأعشى<sup>(65)</sup> : المتقارب

فَأَمَّا تَرِينِي وَآلِي لِمَاءُ

فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهِمَا

فظاهر البيت يقتضي تأنيث الفعل (أودى) ليطابق اسم (إن) ( الوزن الشعريين في جوار ذلك (أي) :ا كان الحوادث والحدثان بمعنى، والجمع هنا للجنس ، والمفرد جنس فإن قيل: لو قال : أودت لاستقام الوزن ، قيل: نعم، لكن يلزم منه حذف الردف والغافية مردفة ((<sup>(66)</sup>. وبهذا علل النحويون عدم المطابقة في بيت الأعشى ؛ إذ يجوز ترك التاء (67) في الفعل إذا كان التأنيث مجازياً ، ولأن الحوادث جمع حَدَثٍ فليس بين جمعه وواحده إلا الهاء (67) في الفعل إذا كان التأنيث مجازياً ، ولأن الحوادث جمع حَدَثٍ فليس بين جمعه وواحده إلا الهاء وإذا كان عدم المطابقة في النوع بين المسند والمسند إليه في التركيب الفعلي جائزاً في حالة كون الفاعل مؤنثاً والفعل خالياً من علامة التأنيث ، فإن تأنيث المذكر ؛ أي الفعل الذي فاعله مذكراً ، ضعيف ؛ لأن فيه ترك الأصل إلى الفرع<sup>(68)</sup>. فما جاء على ذلك ذهب النحويون في تحليله . على حمله على المعنى، أو التأويل

فعلى الحمل على المعنى قراءة بعض القراء<sup>(69)</sup> : ﴿ يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾<sup>(70)</sup> بالتاء فذكر لأن الفعل سُنِّيَتْ وَالْفَاعِلَةُ بَعْضٌ ( وهذا ما قال به الزجاج

( ت 311 هَلَنْ ) حاس<sup>(71)</sup> فعندما أُضِيطَلَسَّ ( يارة ) إلى ( بعض ) اكتسبت التأنيث ، والمضاف  
يكتسب أحكام المضاف إليه أن قال الضمير ولو : ( ه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو  
(72) ( لم يكن منه لم يؤنثه ) .

[ أما التأويل ، فقد وظّف أيضاً في التحليل النَّحْوِيَّ لبيت جرير<sup>(73)</sup> : ] الكامل

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ

سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّاعُ

ففي تأنيث ذلك جعلها تواضعها جواباً لها أحدها : ور مذهب

الجنّوا له والثاني : أضافه إلى المؤنث جعل له حكمه كما قال تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ

عَشْرٌ أَمْثَلِهَا ﴾<sup>(74)</sup> ، فأنت العشر ، والأمثال مذكرة ، ولكن أُضِيفَتْ إلى ضمير الحسنه<sup>(75)</sup> . وعند غيره  
الذي مفردُه عشرُه أنت وإن كان مضافاً إلى جمع الأمثال : ( ل ) وهو مذكر مراعاة

.<sup>(76)</sup> للموصوف المحذوف ، الذي مفردُه مؤنث والكلام عليه : فله عشر حسنات أمثالها

وباختلاف أحرف المضارعة يختلف الفاعل المراد له مطابقة الفعل معه في النوع من ذلك  
توجيههم لأوجه القراءة الواردة في ( يكفر ) من قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَبَدَّوْا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ

تُخْفُوها وَتُوتُوها الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾<sup>(77)</sup> . فقد

تُكَفِّرُ ، وَيُكَفِّرُ فَرُوتَكَ يَكْفُو بثلاث قراءات مختلفة في أحرف المضارعة وهي :

فعلى قولها نُكْفِرُ يطابقه فاعل جمعه نَهْنُ ( كبري : ( يقرأ بالنون على

إسناد الفعل إلى الله عز وجل<sup>(79)</sup> ، فهو ضمير لله تعالى وقد جاء بلفظ الجمع ثم أفرد ، على نحو ما  
نلاحظه في سورة الإسراء ، فقد أتى بلفظ الأفراد ثم جمع في قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى

بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾<sup>(80)</sup> ، ثم قال : ﴿ الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ﴾ ، والذي يبدو أن في

عودة الضمير ( ر ) إلى الله دلالة على التعظيم ، فهو المتكلم ولكن بصيغة الجمع

أما إذا كان الفعل باليُكْفِرُ ( ر ) فيطابقه فاعل مفرد غائب يعود على الله<sup>(81)</sup> فيكون على

هو ما بهراده متساقرين فليأوتي يَكْفُرُ ( الذي جاء بلفظ الأفراد .

وثمة قراءة أخرى ذكرها الزمخشري والفعل الموهب تَكْفُرُ ( لهذا الفعل

<sup>(82)</sup> مؤنثاً غائباً ؛ أي أن الفعل مسند إلى ضمير الصدقة



أما التّطابق العددي بين الفعل والفاعل ، فلم يكن شرطاً أساساً عند جمهور النحاة فإذا أسند الفعل إلى فاعل مثنى أو مجموع وجب تجريد الفعل من علامة التثنية أو الجمع ، اكتفاءً بدلالة الفعل .<sup>(83)</sup> الظاهر على العدد عن إلحاق علامة التثنية أو الجمع

وقد تحدث المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد على لغة قليلة عرفت بلغة (أكلوني  
ة إزاء ما جاء في التراكيبلبرالتغنيّ

هذه اللّغة أن خرّجوها على أوجه عدة<sup>(84)</sup> من ذلك توجيه ما أشكل من الحديث الذي رواه جابر  
(85) . (( الأنصتن يكرّ الذلي قلائلاً )) بناتٍ

أومن كانت ، والوجه في الفروا بالواجمستأهويرهالّ : (( ه جعل  
النون علامة مجردة للجمع ، وليست اسماً مضمراً ، كما أن تاء التأنيقلمفي وقولك : هند  
(86) علامة لا اسم ، وقد ورد عنهم ذلك ، قال الشاعر

يَلُومُونَنِي فِي اسْتِـرَاءِ النَّخِيـ  
ل قَوْمِي وَكُفْهِمِ أَلـُومِـ

وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾<sup>(87)</sup>  
و ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾<sup>(88)</sup> في أحد الوجهين وقيل : ون اسم مضمّر ، وهو فاعل ،  
(89) (( وثلاث بدل منه ، ومن هذا قولهم: أكلوني البراغيث

وإذا ما وقفنا على تحليل وجه التّطابق بين الفعل والفاعل فيما استشهد به من الآي الكريمة  
من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾<sup>(90)</sup> ، للحظنا اعتمادهم أكثر من  
(91) وجه في التحليل لمثل هذا النوع من المطابقة وهذه الأوجه هي :

العمي والصللا وكثير ، خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : ، وهو الأرجح عنده

ي :

فعل قد وقع في موضعه ولانينو قيل

به غيره .

وا :

هو بدل من ضمير الفاعل فيالثامه قيل

وا :

الفاعل قيل الواو علامة جمع الاسم هو كثير

(93) . ولم يختلف تحليله لقوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (92) عن التحليل السابق .

ومما حدثت فيه المخالفة بين المسند والمسند إليه وعدم تطابقهما في العدد الحديث  
فللمركوي عُرْمَيْلَيْهِمْ صَلَّيْتُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، إذ قال : (( مُمْ

قُبُورَهُمَا )) (94) فالقياس قُبُورُهُمْ لِأَنَّ : هـ يشير إلى ملكين اثنين لا جماعة (95) ، وهو يميل في  
تحليله لوجه المخالفة إلى التأويل على حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر ؛ للتوفيق بين أساليب  
اللغوية وَفِعْلٌ عَدُولٌ لِأَنَّ : (( هـ جمع كلَّ

: (96) ناحية من نواحي القبر قبراً ، كما قال امرؤ القيس

يَزَلُّ الْغَلَامُ الْخِيفَ عَنْ صَهْوَاتِهِ

وَيَلْسُو بِأَثْوَابِ الْعَيْفِ الْمُثْقَلِ

(97) (( فقال : صهوات ، وليس للفرس إلا صهوة واحدة

2 : — المطابقة بين النعت والمنعوت

ينقسم النعتان الحقيقي على قسمين : ، وصور المطابقة تختلف  
ما بين هذين النوعين ، فالنعت الحقيقي يلزم مطابقة منعوته في العلامة الإعرابية ، والتعيين ، والنوع ،  
والعدد ، أما النعت السببي فيطابق منعوته في العلامة الإعرابية ، والتعيين ، ويطابق معموله في  
النوع (98) .

وقد اتخذ النحويون من عدم المطابقة بين النعت والمنعوت في النوع قرينة على إيضاح

المعنى ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ (99) يُلْحِظُ أَنَّ النَّعْتَ ( معدودات )  
قد جاء بطليقي هو جمع المعنوتك سلباً للمذكور غير الحقيقي أياماً ،  
وقد وضحوا عدم التطابق هذا بقولهم : (( قيل : الأيام واحدها يوم ، والمعدودات واحدها  
معدودة ، واليوم لا يوصف بمعدودة ؛ لأن الصفة هنا مؤنثة والموصوف مذكر ؛ وإنما الوجه أن يقال :  
أيام معدودة فتصف الجمع بالمؤنث والجواب أنه أجرى معدودات على لفظ أيام ، وقابل الجمع  
(101) )) (100) بالجمع مجازاً ، والأصل معدودة ، كما قال : ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّ النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً

وقد يفسر عدم المطابقة بين النعت والمنعوت في العلامة الإعرابية بالحمل على اللفظ والمعنى ، وهذا ما يلاحظ في توجيه النعت الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَاتَىٰ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ

مُحِيطٍ ۖ جَاءَ مَغْرِبًا مَّحِيطًا نَعْتٌ لِرِ عَذَابِ يَوْمٍ ۗ ۱ ؛ لمجاورته ( يوم ) ،

والقياس حيث نصبت النعت في اللفظ (( غظ ، وللعذاب في المعنى ))<sup>(103)</sup> . وقد

في إيضاحه الوجه المترادف للمطابقة<sup>(107)</sup> : (( وصف اليوم بالإحاطة وأراد

وصف ذلك اليوم بالإحاطة بهم فإنَّ يوم العذاب إذا أحاط بهم فقد أحاط العذاب بهم وهو كقولك :

. (( يوم شديد أجر ))<sup>(104)</sup> . ه :

كثيراً ما يؤكد النحويون على ضرورة المطابقة في النوع بين النعت والمنعوت ، ولكن ربَّ مسوغ في سياق النص يمكن الاعتماد عليه في تحليل عدم المطابقة بين النعت والمنعوت ، وهذا ما نغف عليه في توجيههم للحديث المروي عن أبي ذر ( رضوان الله عليه ) الذي قال فيه: (( ليلة

عرج به جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً ))<sup>(105)</sup> فطَّ ( ست ) مؤنث وقد نعت بـ (

الطست مؤنث ، ولكنه غير حقيقي ، وهو مذكر والذي سوغ عدم المطابقة هنا هو أنَّ

فيجوز تذكير صفته حملاً على معنى الإناء ))<sup>(106)</sup> ويرى العسقلاني ( 25 هـ ) ممتلئ وقع بلفظ المذكر

باعتبار الإناء والتأنيث باعتبار الطست (لأنها مؤنثة)<sup>(107)</sup> أي إنَّ التذكير جاء مطابقاً لمعنى الإناء لا

. للفظ الطست لأنها مؤنثة .

: — المطابقة بين الضمير ومرجعه 3

يُعدُّ الضمير من الأسماء المبهمة التي تحتاج إلى مفسرٍ يبين ما يراد به ويرفع الإبهام عنه ، والضمائر في العربية ثلاثة أقسام: ضمير المتكلم، وضمير المخاطب وضمير الغائب ، وليست كلُّ هذه الضمائر بحاجة إلى مفسرٍ ، فضمير المتكلم والمخاطب يتعين مدلولهما بحضور صاحبه بنفسه وقت الكلام ، أو بمشاهدته ، أما ضمير الغائب فيحتاج إلى ما يفسره ، وهذا المفسر يكون في الغالب

اسماً ظاهراً مقدماً على ضميره<sup>(108)</sup> ولا بدَّ لهذا الضمير من مطابقة مرجعه في العدد، والنوع فالأسماء تحيل إلى مسمياتها وفق علاقة دلالية تطابقيَّة بين خصائص المحيل والمحال إليه، والعنصر الإحالي لا يملك في اللغة دلالة مستقلة ، وإنما يتضمنها خلال عودته على عنصر نصيٍّ مذكور . ((في الخطاب<sup>(109)</sup> .

ومن ملامح النحو الوظيفي في مقولاتهم تحليلهم لوجه المطابقة بين الضمير ومرجه ما

[جاء في التوجيه النحوي لبيت الشنفرى<sup>(110)</sup>: [الطويل

هَمَمْتُ وَهَمَّتُ وَابْتَدَرْنَا وَأَسَدَلْتُ

وَشَمَّرَ مِنِّي فَـارْطُ

مُتَمَهِّهٌ

فالعنصر الإعلالي ملاحظ في قوله هَمَمْتُ (ة تتمثل في كلمة

في البيت الثاني) (ابق لهذا البيت ، وهو

\* وَتَشْرَبُ أَسَارَى الْقَطَا الْكَدْرَ بَعْدَمَا \*

وهذا ما عبر عنه العكوي بقوله هَمَمْتُ ، الضمير يعود على القطا (ج)

(112) (( وياها قصدنا الورد إلا أتت سبقتها إليه

ومن فذلك أيضا الطويل فإنه هنا التوكيد بكلا وكلا (ر

عنهما جاز أن يرجع الضمير إليهما بلفظ المفردات في قوله تعالى : (113) فلم

إن عودها آت ، ومن قال مثل ذلك حملة على المعنى ؛ أي : مير المثنى إليهما يكون على

(114) المعنى ، والإفراد على اللفظ

وربما يكون لعدم المطابقة بين الضمير ومرجه في النوع ما يسوغه ، على نحو ما جاء في

[ قول الشاعر<sup>(115)</sup>: [المتقارب

هُوَ عَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيْرُهُا

فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

للمنهي؛ لأن المنهي أميل على أمثلة الأمور وأما مأمورها؛ هو

الضمير؛ لأن المنهي مضاف إلى مؤنث فيجوز تأنيث ضميره كما قالوا : ذهبت بعض أصابعه...

(116) (( والتقدير: ولا يقصر عنك مأمورها المنهيات

ومن ملامح عنايتهم بمطابقة الضمير تحليلهم للحديث المروي عن الحارث بن حسَّان البكري

فمرت به النجا قال فيود ( فنودي منها ))<sup>(117)</sup> فقد أعاد الضمير بعد الجمع على لفظ

مفرد يكون واحداً وجمعاً مفرداً ذكر فوج ( (وُنث ، قال الله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ

سَعَابًا لِيُظَلَّعَ <sup>(118)</sup> ثُمَّ أَفْجَاءَ الْبَضَّ ثِقَالًا ( مير إليه على لفظ الواحد في

قوله: ( فسقناه ) وقال : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ <sup>(119)</sup> ﴾ . ف ( بين ) تقتضى الجمع ثم جعل الضمير مذكراً ، ففي هذا الحديث ثنى ( السحاب ) فقد استعمله على الأفراد ويجوز أن يكون الواحد جمعاً ثم ثنى إعلاناً قالوا : ه قال : قطيعان من الإبل فعلى هذا يكون تمره وتمر ، فيقولون سودن حملاً على الجمع ، وقد يُقال سحابة وسحاب ، مثل :  
 . <sup>(120)</sup> )) فيجئ الجمع على معناه

1) ينظر : التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات ، 21 — 23

2) ينظر : المصدر نفسه : 27

3) ( لسان العرب : 10 / 209 ( طبق ) ؛ وينظر : تهذيب اللغة : 9 / 30 ، 32 ؛ وتاج العروس : 26 / 61 ( طبق ) )

4) كتاب سيبويه : 2 / 128 ، وينظر : 2 / 363 منه

5) الحج : 46

6) شرح الرضي على الكافية : 2 / 467

7) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 811

8) ينظر : شرح ابن عقيل : 1/197

9) ينظر : مبادئ اللسانيات ، : 289

10) اللغة العربية معناها ومبناها : 213

11) ينظر : المعنى وظلال المعنى : 336

12) مقالات في اللغة والأدب : 1 / 357

13) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : 254

14) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 90 ، 211

15) ينظر : مناهج البحث في اللغة : 204

ينظر : المتبع في شرح اللمع : 1 / 223 ؛ ومنهج العكبري في شرح الإيضاح : 2/285، والجملة العربيّة مكوناتها ، (16)  
أنواعها ، تحليلها ؛ د. محمد إبراهيم عبادة : 33 — 44

الوظائف الدلالية للجملة العربية ؛ د. محمد رزق : 38 (17)

الأصول في النحو؛ ابن السراج : 1 / 59 ؛ وينظر : المتبع في شرح اللمع : 1 / 227 ، 238، وشرح الرضي على (18)  
الكافية : 1 / 231 ؛ والأصول ، د. تمام حسان : 135

البقرة : 217 (19)

ينظر : البحر المحيط: 2/154 (20)

ينظر: التبيان في إعراب القرآن : 1 / 174 (21)

إعراب القرآن : 1 / 308 (22)

البحر المحيط : 2 / 154 (23)

ديوانه : 54 (24)

شرح لامية العجم : 208 – 209 (25)

الشعراء : 4 (26)

ينظر : الكشف : 3 / 305 ؛ و جامع البيان : 19 / 59 (27)

الكشاف : 3 / 305 ، وينظر : كتاب سيبويه : 1 / 53 (28)

التبيان في إعراب القرآن : 2 / 993 (29)

30() 306 / 3 : ينظر : الكشاف :

31() 83 / 2 : ومجاز القرآن : 277 / 2 ، الفراء ، معاني القرآن ،

32() 993 / 2 : التبيان في إعراب القرآن .

33() 59 / 19 : ينظر : روح المعاني :

34() 993 / 2 : التبيان في إعراب القرآن :

35() العين : 168 / 1 . وينظر : معاني القرآن ، الفراء : 277 / 2 ، ومعاني القرآن وإعرابه الزجاج : 83 / 4 ، والتبيان 993 / 2 : في إعراب القرآن .

36() 993 / 2 : التبيان في إعراب القرآن :

37() مجاز القرآن : 83 / 2 . وينظر : المقتضب ؛ المبرد : 199 / 4 ، والبرهان في علوم القرآن الزركشي : 361 / 3 ، 4 / 37 . 29 .

38() إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : 118 ، وينظر الحديث في : كنز العمال : 8 / 10

39() 16 : الأنفال :

40() . (البيت من مجزوء الكامل ، وهو بلا نسبة في لسان العرب : 5/114 .) قمر

41() 425 / 3 : مجمع الزوائد ؛ الهيثمي :

42() ينظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : 118 — 119

43() 70 : ديوانه .



44) ينظر : إعراب لامية الشنفرى : 129 ، وبلوغ الأرب في شرح لامية العرب : 211 – 213 ( 44 ) .

45) نُسب البيت لسلمى بن ربيعة في: نوادر أبي زيد : 121، وخزانة الأدب : 8/36 وبلا نسبة في : الصّاحبي في فقه اللّغة : ( 45 ) ( 249 ) ، ولسان العرب : 11/703 ( هـل )

46) ينظر : إعراب لامية الشنفرى : 411 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 1 / 411 ( 46 ) .

47) إعراب الحديث النبويّ : 362. وينظر الحديث في : صحيح مسلم : 1/465 ( 47 )

48) ينظر : اللّمع في العربية ؛ ابن جني : 49، وشرح ابن عقيل : 2/174 ( 48 )

49) آل عمران : 113 ( 49 )

50) فصلت : 10 ( 50 ) .

51) إعراب الحديث النبويّ : 362 ( 51 )

52) ينظر : الوظائف الدلالية للجملة العربية : 80 ( 52 ) .

53) المتبع في شرح اللّمع : 1 / 246 ( 53 ) .

54) التبيين عن مذاهب النحويين : 331 ؛ وينظر : المتبع في شرح اللّمع : 1/ 248 ( 54 ) .

55) هود : 67 ( 55 ) .

56) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/705 ( 56 )

57) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 705 ( 57 ) .

58) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 705 ( 58 ) .

59() ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 368 ( )

60() هود : 66 ( )

61() ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 368 ( )

62() ينظر : أسرار التكرار في القرآن : 109 ( )

63() إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : 76. وينظر الحديث : في مسند أحمد بن حنبل : 5/387 ( )

64() ينظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : 85 ، وينظر : 88 ، 132 منه ( )

65() ديوانه : 221 ( )

66() ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 2 / 103 ( )

67() الأصول في النحو : 2/413، والإنصاف في مسائل الخلاف ؛ أبو البركات الأنباري : 2/764 — 766 ( )

68 ينظر : كتاب سيبويه : 1/53، والأصول في النحو : 3/476، والألفاظ المهموزة وعقود الهمز ؛ ابن جني : 50، ومغني) 68  
2/666 : اللبيب .

69() وهي قراءة الحسن ، ومجاهد ، وقتادة بالتاء ( تلتقطه ) ، ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها ؛ ابن خالويه : 1/301 ( )

70() يوسف : 10 ( )

71() ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3/ 94 ، وإعراب القرآن : 2 / 316 ( )

72() كتاب سيبويه : 1 / 51 ، وينظر : مغني اللبيب : 2 / 666 — 667 ( )

ديوانه : 913 /3 (73)

. الأنعام : 160 (74)

. اللباب في علل البناء والإعراب : 104 / 2 – 105 (75)

. ينظر : المقتضب : 149 / 2 ، والكشاف : 79 / 2 ، والبحر المحيط : 261 / 4 (76)

. البقرة : 271 ( 77)

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ( نُكْفَر ) ، وقرأ ابن عامر وعاصم ( يُكْفَر ). ينظر : السبعة في القراءات ؛ ابن مجاهد :191، (78) والحجة في القراءات السبع ؛ ابن خالويه: 102. أمّا قراءة ( وتكفر ) فقد ذكرها الزمخشريّ دون أن ينسبها لأحد. ينظر : الكشاف : 1/344.

. التبيان في إعراب القرآن :1/221 ((79)

الإسراء : 1 ((80)

. ينظر : التبيان في إعراب القرآن:1/221 (81)

. ينظر : الكشاف :1/344، والتبيان في إعراب القرآن: 1/221 ( 82)

. ينظر : كتاب سيبويه : 38/ 2 ؛ واللمع : 31 ؛ والمتبع في شرح اللمع : 1/244 (83)

ينظر : كتاب سيبويه:1/19، 1/78، 2/41؛ ومغني اللبيب : 1 / 478 – 479؛ وظاهرة الإعراب في النحو العربي (84) . وتطبيقها في القرآن الكريم ؛ د. أحمد سليمان ياقوت : 221

إعراب ما يشكّل من ألفاظ الحديث النبوي : 45. وتمام الحديث في مسند أحمد بن حنبل : 3 / 165 (( من كان له (85) ثَلَاثُ بَنَاتٍ أَوْ ثَلَاثُ أَحْوَاتٍ اتَّقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَقَامَ عَلَيْهِمْ كَانَ مَعِيَ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الْأَرْبَعِ )) . وينظر مثل هذا التحليل في : المتبع في شرح اللمع : 1/245

البيت من المتقارب للشاعر : أمية بن أبي الصلت ، ديوانه : 138 ( ) 86

. المائدة : 71 ( ) 87

. الأنبياء : 3 ( ) 88

إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : 45 ؛ وينظر : 108 منه ، وعقود الزبرجد؛ السيوطي: 291 ( ) 89

. المائدة : 71 ( ) 90

. ينظر : التبيان في إعراب القرآن: 1 / 453 ( ) 91

. الأنبياء : 3 ( ) 92

. ينظر : التبيان في إعراب القرآن: 2 / 911 ( ) 93

إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : 129 ، والحديث في مسند أحمد بن حنبل : 1 / 451 . وهو يشير إلى مَلَكَيْن ( ) 94  
تزهذا فتركا ملكهما حتى دعا ربهما أن يميتهما فأماتهما جميعًا . ينظر : مجمع الزوائد الهيثمي: 10 / 218

. ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : 129 ( ) 95

ديوانه : 20 ، والبيت من الطويل. ورواية الشطر في الديوان : يطيرُ الغلام الخفَّ عن صَهَوَاتِهِ ( ) 96

. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : 145 ( ) 97

ينظر : كتاب سيبويه : 1 / 421 – وما بعدها ، وشرح التسهيل؛ ابن مالك : 3 / 307 ، واللباب في علل البناء والإعراب ( ) 98  
. : 1 / 405 ، والتوابع في الجملة العربية ، محمد حماسة : 41

. البقرة : 203 ( ) 99

100( البقرة : 80 )

101( التبيان في إعراب القرآن : 1 / 165 )

102( هود : 84 )

103( التبيان في إعراب القرآن: 2 / 711 ، وينظر : أضواء البيان : 1 / 334 )

104( الجامع لأحكام القرآن : 9 / 85 )

105 ( إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : 62 ، وينظر الحديث في : صحيح البخاريّ: 1/135 )

106( إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: 62 )

107( فتح الباري ؛ العسقلانيّ : 6 / 308 )

108( ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 1 / 367 ، 1 / 496 ، وارتشاف الضرب ؛ أبو حيان الأندلسيّ : 1 / 911 )  
وما بعدها، وشرح شذور الذهب ؛ ابن هشام الأنصاريّ : 175 .

109( لسانيات النص ؛ د. محمد خطابي : 17 )

110( ديوانه : 66 )

111( ينظر : ديوانه : 66، وإعراب لامية الشنفرى : 105 )

112( إعراب لامية الشنفرى : 106 – 107 ، وينظر مثله : 117 ، 119 ، 135 )

113( الكهف : 33 )

114( ينظر : المتبع في شرح اللمع: 2 / 410 – 411 )

نُسب البيت للأعور الشنبي في: شرح شواهد المغني: 1/427، وبلا نسبة في: المقتضب: 4/196، ومغني اللبيب: (115) 10/163، 2/633، وخزانة الأدب، البغدادي: 10/163.

116() 436 — 434 / 1 . اللباب في علل البناء والإعراب :

117() 482 / 3 . إعراب الحديث النبوي : 196 . وينظر الحديث في: مسند أحمد : 3 / 482

118() 57 . الأعراف :

119() 48 . النور :

120() 197 . إعراب الحديث النبوي :

#### **المصادر**

- القرآن الكريم .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ( ت 745 هـ ) تحقيق ودراسة : د. رجب عثمان محمّد ، و د. رمضان عبد التّوّاب ، مكتبة (الخانجيّ القاهرة ، د.ت)
- أسرار التّكرار في القرآن ، الكرمانى ؛ محمود بن حمزة بن نصر ( توفي في حدود سنة 500هـ ) ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا ، ط 2 ، دار الاعتصام ، القاهرة 1396هـ
- الأصول ، دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغويّ عند العرب ، د. تمّام حسّان ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000م
- الأصول في النّحو ، ابن السّراج ؛ أبو بكر محمّد بن سهل البغداديّ (ت 316هـ) تحقيق : د. عبد الحسين الفتليّ ، ط 3 ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، 1988م
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، الشّنقيطيّ ؛ محمّد الأمين بن المختار الجكني (ت 1393هـ) ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر للطباعة والنّشر ، بيروت ، 1995م
- إعراب الحديث النّبوي ، أبو البقاء العُكبريّ ؛ ، تحقيق : عبد الآله نبهان ، ط 2 مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة ، دمشق ، 1986م
- إعراب القراءات السّبع وعللها ، ابن خالويه ؛ أبو عبد الله الحسين بن أحمد النّحويّ (370هـ) ، تحقيق : د. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين ، ط 1 ، مكتبة الخانجي القاهرة ، 1992م
- إعراب القرآن ، النّحاس ؛ أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل (ت 338هـ) تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، ط 3 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1988م
- إعراب لامية الشنفرى ، أبو البقاء العُكبريّ، تحقيق : محمّد أديب عبد الواحد جمران ط 1 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1984م

- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبويّ ، أبو البقاء العُكبريّ ، تحقيق : د. عبد الحميد هندراويّ ، ط 1 ، مؤسسة المختار للنشر والتّوزيع ، مصر ، القاهرة 1999م .
- الألفاظ المهموزة وعقود الهمز ، ابن جنّي ؛ أبو الفتح عثمان ( 392هـ ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ط 1 ، دار الفكر ، دمشق ، 1988م .
- (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباريّ تحقيق : محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق ،(د.ت .
- البحر المحيط ،أبو حيان الأندلسيّ ، تحقيق :الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، ط 1 ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان 2001 م .
- البرهان في علوم القرآن ، الزركشيّ ؛ محمّد بن بهادر بن عبد الله ( 794هـ ) تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، 1391هـ .
- بلوغ الأرب في شرح لامية العرب ( الزّمخشريّ ، المبرد ، العُكبريّ ) ابن زاكور الغربيّ ، ، ابن عطاء المصريّ ( جمع وتحقيق : محمّد عبد الحكيم .(القاضي ومحمّد عبد الرزاق عرفان ،(د.ت .
- (تاج العروس من جواهر القاموس ، الزّبيديّ ؛ محمّد مرتضى الحسينيّ ( ت 1205هـ ) ، تحقيق : مجموعة من المحقّقين ، دار الهداية،(د.ت .
- (التّبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العُكبريّ ، تحقيق: علي محمّد البجاويّ مطبعة عيسى البابي الحلبي ، (د.ت .
- التّبيين عن مذاهب التّحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العُكبريّ ، تحقيق ودراسة : د. عبد الرّحمن بن سليمان العُثيمين ، ط 1 ، الدّار اللبنانيّة ، بيروت لبنان ، 2011م .
- التّركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، د. أحمد المتوكّل ، ط 1 ، مكتبة دار الأمان ، الرباط ، المملكة المغربية ، 2005م .
- تهذيب اللّغة ، الأزهرّيّ ؛ أبو منصور محمّد بن أحمد (ت 370هـ) ، تحقيق : محمّد عوض مرعب ، ط 1 ، دار إحياء التّراث العربيّ ، بيروت ، 2001م .
- التّوابع في الجملة العربيّة ، د. محمّد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة الزّهاء ، القاهرة 1991م ●
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبريّ؛ محمّد بن يزيد بن خالد (310هـ) دار الفكر ، بيروت ، 1405هـ .
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، عبد النّبيّ بن عبد الرّسول الأحمّد نكريّ تحقيق :عرب عباراته، ط 1 ، دار الكتب العلميّة، بيروت ، لبنان ، 2000م .
- الجملة العربيّة ، مكوناتها ، أنواعها ، تحليلها ، د.محمّد إبراهيم عبادة ، ط 4 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2007م ●
- الحجة في القراءات السّبع ، ابن خالويه ؛ أبو عبد الله الحسين بن أحمد (371هـ) تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، ط 4 ، دار الشّروق ، بيروت ، 1401هـ .
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، البغداديّ ، عبد القادر بن عمر (1093هـ) ، تحقيق : د. محمّد نبيل طريقيّ ، ود. إميل بديع يعقوب ، ط 1 ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1998م .
- ديوان الأعشى ، شرح وتعليق : محمّد محمّد حسين ، ط 7 ، مؤسسة الرّسالة بيروت ، 1972م .
- ديوان امرئ القيس ، ضبطه وصححه : مصطفى عبد الشافيّ ، ط 5 ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 2004م .
- ديوان أميّة بن أبي الصّلت ، تحقيق : د. سجيّع جميل الجليّ ، ط 1 ، دار صادر بيروت ، 1998م .

- ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب ، تحقيق : د.نعمان محمّد أمين طه ، ط3 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986م
- ديوان الشنفرى، جمع وتحقيق : د. إميل بديع يعقوب، ط 2 ، دار الكتاب العربي بيروت ، 1996م
- ديوان الطّغرائيّ ، ط 1 ، مطبعة الجوائب ، قسطنطينيّة، 1300هـ
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني ، الألويسي ؛ أبو الفضل شهاب الدين السيّد محمود البيّغاديّ (ت 1270هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ بيروت،(د.ت).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ؛ بهاء الدّين عبد الله بن عقيل المصريّ (769هـ) ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، سوريا 1985م
- شرح التّسهيل ؛ ابن مالك ؛ جمال الدّين محمّد بن عبد الله الأندلسيّ (ت 627هـ) نح: د.عبد الرّحمن السيّد ، ودمحمّد بدويّ المختون ، ط 1 ، دار هجر للطباعة والنّشر ، مصر، 1990م
- شرح الرّضي على الكافية ، الرضي الأسترابادي ؛ رضي الدّين محمّد بن الحسن (ت 686هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، 1978م .
- شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنصاريّ ؛ تحقيق : عبد الغني الدّقر ، الشّركة المتحدّة للتوزيع ، سوريا ، 1984م
- (شرح شواهد المغني ، السيوطيّ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (د.ت).
- شرح لامية العجم ، أبو البقاء العُكبريّ ، دراسة وتحقيق : محمود محمّد العاموديّ بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلاميّة ، مج ( 10 ) ، العدد : ( 1) ، 2002م
- الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسانئها وسنن العرب في كلامها ؛ ، ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ) ، تحقيق : د. عمر فاروق الطّباع ، ط 1 مكتبة المعارف ، بيروت ، 1993م
- صحيح البخاري ، البخاريّ ؛أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل الجعفي(ت 256هـ) تحقيق : د.مصطفى ديب البغا ، ط 3، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت 1987م
- (صحيح مسلم ،مسلم بن الجاج النيسابوريّ (ت 261هـ)، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التّراث العربيّ ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت).
- ظاهرة الإعراب في النّحو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، د. أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1994م
- (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النّبويّ ، جلال الدّين السيوطيّ ، تحقيق : د. سلمان القضاة ، دار إنجيل ، بيروت ، 1994م، (د.ط).
- (العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق :د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال (د.ت)
- فتح الباري شرح صحيح البخاريّ ، العسقلاني ؛ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت 852هـ) ، تحقيق : محب الدّين الخطيب ، دار المعرفة ، (بيروت)،(د.ت).
- ( كتاب سيبويه، سيبويه ؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ( 180هـ) ، تحقيق : د. عبد السّلام محمّد هارون ، ط 1 ، دار الجبل ، بيروت، (د.ت)



- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ((د.ت)).
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، علاء الدين علي المنقي بن حسام الدين الهندي (ت 975هـ) ، تحقيق : محمود عمر الدمياطي ، ط 1 ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1998م
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : د. عبد الإله النبهان ط 1 ، دار الفكر ، دمشق ، 1995م
- (لسان العرب ، ابن منظور ؛ محمد بن مكرم المصري (711هـ) ، ط 1 ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت).
- لسانيات النص ، مدخل إلى إنسجام الخطاب ، د. محمد خطابي ، ط 1 ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 1991م
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسّان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر ، 1973م
- (اللمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، (د.ط) ، (د.ت).
- مبادئ اللسانيات ، د. أحمد محمد قنور ، ط 1 ، الدار العربية ، بيروت ، لبنان 2011م
- المتبع في شرح اللمع ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : د. عبد الحميد حمد محمد الزوي ، ط 1 ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1994م
- مجاز القرآن ؛ أبو عبيدة ؛ معمر بن المثنى التميمي (ت 210هـ) ، تحقيق : محمد فواد سزكين ، ط 1 ، مكتبة الخانجي ، مصر ، 1962م
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الهيثمي ؛ علي بن أبي بكر (ت 807هـ) ، دار الريان دار الكتاب العربي ، القاهرة ، بيروت ، 1407هـ
- (مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (ت 214هـ) مؤسسة قرطبة ، مصر ، (د.ت)
- معاني القرآن ، الفراء ؛ يحيى بن زياد (207هـ) ، نجاتي ، ومحمد علي النجار ، تحقق الجزء الثاني : محمد علي النجار
- معاني القرآن وإعرابه ؛ الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (311هـ) ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، ط 1 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1988م
- المعنى وظلال المعنى ، د. محمد محمد يونس علي ، ط 2 ، دار المدار الإسلامي ليبيا ، 2007م
- (معني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار الصدق للطباعة والنشر ، (د.ت)
- مقالات في اللغة والأدب ، د. تمام حسّان ، ط 1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2005
- (المقتضب ، المبرد ؛ أبو العباس محمد بن يزيد ( 258هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت
- مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسّان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1989م
- منهج العكبري في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق يحيى مير علي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق 1992م
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، د. نوزاد حسن أحمد ، ط 1 ، دار دجلة عمان ، الأردن ، 2007م
- النّوادر في اللغة ؛ أبو زيد الأنصاري ؛ سعيد بن أوس بن ثابت (ت 215هـ) المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1894م

- الوظائف الدلالية للجملة العربية ، دراسة لعلاقات العمل التحويلي بين النظرية والتطبيق ، د. محمد رزق شعير ، ط 1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1428هـ.